مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس
اسم الكاتب: أ.د. شمران حمادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/125
تاريخ الاسترداد: 2026/05/24 23:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أصل التفاوت في الاتجاهات السياسية بين الناس(*)

أ.د. شمران حمادي

رئيس قسم السياسة في جامعة بغداد(سابقا)

المقدمة

الملاحظ كقاعدة عامة أن أبناء أية دولة من الدول يختلفون بعضهم عن بعضهم في الأفكار والاتجاهات السياسية، حيث إن لكل فرد أو مجموعة من الأفراد أفكارا سياسية خاصة بهم تختلف قليلاً أو كثيراً عن الأفكار السياسية للآخرين، وهذا هو أساس اختلاف الأحزاب السياسية وتعددها في معظم دول العالم. إذ تشكل كل مجموعة من الأفراد المتقاربين في الأفكار السياسية حزباً له مبادئ وأهداف سياسية تختلف عن مبادئ الأحزاب الأخرى وأهدافها. ويبدو أن قاعدة تفاوت الأفراد في الأفكار السياسية لا تنطبق على أبناء الدولة الواحدة فحسب وإنما تنطبق أيضا على أعضاء كل حزب من الأحزاب لاختلافهم عن بعضهم من حيث درجة الاعتقاد والإخلاص لهذه المبادئ والأهداف مثلما يتفاوتون في فهمها ومقدار استيعابهم لها والا لماذا ينقسم أعضاء معظم الأحزاب على الأقل إلى جناحين أو فئتين متمايزتين عن بعضهما بما يعكس تفاوت الأفكار السياسية لأعضاء كل جناحي أو فئة منهما. ولعل خير دليل على ذلك هو وجود ظاهرة الانقسامات الحزبية التي أصبحت ظاهرة أزلية لا تستطيع كثيراً من الأحزاب التخلص منها، ومما تجب الإشارة إليه هنا أن ظاهرة الانقسامات الحزبية في الواقع هي من النتائج الحتمية لأخذ الأحزاب اللامركزية بالأيديولوجية أو الفكرة التي تقوم على أساس منح الحرية الفكرية للتيارات والاتجاهات السياسية الموجودة داخل الحزب، وهذه الحرية الفكرية تساعد ولا شك على بلورة الأفكار داخل كل تيار أو جناح الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تباعدها عن بعضها بصورة تدريجية حتى يصبح وجودها معا في تنظيم واحد أمراً متعذراً، وحين ذاك يحدث الانقسام داخل الحزب فيشكل كل جناح حزباً مستقلاً[1]. وقد يقال إن هذه الظاهرة لا تشكل قاعدة عامة بالنسبة إلى جميع الأحزاب على اختلافها لأنها لا تشاهد في الأحزاب القوية التنسيق والتي تُخضع أعضاءها لانضباط حزبي صارم كالأحزاب الشيوعية مثلاً. والواقع أن هذا القول لا يقوم على أساس من الصحة لان عدم مشاهدة أو عدم ظهور الخلافات الفكرية بين أعضاء هذه الأحزاب ليس دليلاً على عدم وجودها وإنما هو دليل على عدم وضوحها من خارج الأحزاب، ومما يؤكد وجود الخلافات الفكرية بين صفوف أعضاء هذه الأحزاب هو تأكيدها على الانضباط الحزبي واعتباره أمراً سياسياً بالنسبة إليها لان من أهم الأهداف التي ترمي هذه الأحزاب إلى تحقيقها من وراء الأخذ بهذا الانضباط هو القضاء على الخلافات الفكرية بين أعضائها وبالتالي تحقيق وحدتها وحماية نفسها من خطر الانقسامات الحزبية. ومما تقدم

(*) **نشر هذا البحث ضمن منشورات قسم السياسة /كلية القانون والسياسة / جامعة بغداد، العدد الأول سنة 1974.**

نجد أن الخلافات الفكرية في الأحزاب ذات الانضباط الحزبي الصارم لاشك في وجودها إلا أن هذه الأحزاب تحاول جاهدة القضاء عليها، ومما يؤكد من جهة ثانية بصورة قاطعة استمرار وجود الخلافات الفكرية في هذه الأحزاب رغم الجهود التي تبذلها في هذا الصدد هو لجوؤها إلى إجراء حملات التطهير بين صفوف أعضائها بقصد إبعاد بعض الأعضاء أو حتى بعض الزعماء بحجة انحرافهم عن مبادئ الحزب وأفكاره [2].

وقد يبدو لأول وهلة أن الإنسان يملك الحرية الكاملة في اختيار المبادئ والأفكار السياسية التي يؤمن بها ويعتقد بأفضليتها على غيرها من المبادئ والأفكار السياسية الأخرى، أي أن الإنسان بحسب هذا الانطباع يختار بمحض إرادته الأفكار والمبادئ السياسية التي يؤمن بها دون أن يكون هنالك مؤثر خارجي يؤثر في اختياره هذا. ولكننا إذا دققنا في هذا الأمر وجدناه بعيداً عن الحقيقة في كثير من الأحيان، حيث دلت الدراسات والأبحاث التي أجراها علماء النفس والاقتصاد والاجتماع والسياسية بأن الإنسان في جميع المراحل التي يمر بها في تطوره وفي جميع الدول لا يملك الحرية الكاملة في اختياره للمبادئ والأفكار التي يؤمن بها سواء كانت تلك المبادئ والأفكار سياسية أو غير سياسية، فهو لا يكون تقدمياً أو محافظاً لأنه يعتقد بمحض إرادته وبمعزل عن أوضاعه وظروفه التي يعيشها بأن المبادئ والأفكار المحافظة أفضل من المبادئ والأفكار التقدمية أو بالعكس وإنما بفعل عوامل عديدة تدفعه إلى أن يكون كذلك. والسبب في ذلك هو أن قراره هذا كبقية قراراته السياسية الأخرى لا يقوم فقط على تقييمات موضوعية مجردة وإنما يعتمد أيضا على أحكام تقيمية نابعة من وضعه في المجتمع، فحرية الفرد في اختيار الأفكار والمبادئ التي يؤمن بها ويفضلها على غيرها هي حرية تحددها أوضاع وظروف مختلفة عاشها صاحبها. وإذا كان من الثابت في الوقت الحاضر أن أصل تفاوت الأفراد في الاتجاهات السياسية يعود إلى تأثير عوامل عديدة، فما هي هذه العوامل وما هي درجة تأثير كل منها في هذا المجال؟ هذا ما سنحاول بيانه في هذا البحث الذي سينصب على دراسة العوامل التي تؤثر في الفرد فتدفعه إلى اعتناق مبادئ وأفكار سياسية معينة دون غيرها وبالتالي الانتماء إلى حزب من الأحزاب السياسية أو تأييدها. لقد اختلف العلماء والمعنيون بدراسة الاتجاهات السياسية في تحديد هذه العوامل، فذهب قسم منهم ولاسيما علماء النفس إلى أنها عوامل نفسية بالدرجة الأولى، بينما ذهب آخرون إلى أنها في الأساس عوامل اقتصادية، وعلى خلاف هؤلاء وأولئك ذهب علماء الاجتماع والسياسة إلى أنها عوامل اجتماعية وإن اختلفوا عن بعضهم في تحديدها وبيان أهمية كل منها. ولهذا سنقسم بحثنا إلى ثلاثة أقسام رئيسة ونخصص كل قسم لدراسة وبيان أهمية كل نوع من أنواع هذه العوامل الثلاثة.

*** العوامل النفسية:**

يعتمد علماء النفس على النظريات النفسانية أكثر من اعتمادهم على أي معرفة أخرى لتفسير ميول الأفراد واتجاهاتهم السياسية. وقد حاول الكثير منهم إظهار أهمية العوامل النفسية في تحديد الاتجاهات السياسية للأفراد وذلك من خلال دراستهم لشخصية الفرد وسلوكه، وكقاعدة عامة بالنسبة إلى علماء النفس المشار إليهم، فإن أصل الصراعات السياسية بين الأفراد يعود إلى اختلافهم في الاستعدادات النفسية التي يحملونها منذ ولادتهم والتي تعود إلى حد ما إلى تكوينهم البايولوجي. وعلى هذا الأساس فقد حاول بعض علماء النفس وضع نظريات لتوضيح العلاقة بين بعض الاستعدادات النفسية للأفراد وبعض الاتجاهات السياسية. فذهب كل من هيمانس Heymens وفيرزما Wiersma إلى كشف الاتجاهات السياسية للأفراد من خلال التعرف على سماتهم على اعتبار أن الشخصية هي المجموع الكلي لما لدى الإنسان من سمات تميزه عن غيره وتحدد سلوكه في الأوضاع المختلفة. ويستند هذا إلى ثلاث سمات رئيسية لتصنيف الأفراد هي الانفعالية أو مقدار التأثر الداخلي 'e'motivite والفاعلية أو النشاط 'activite والترجيح أو مدى عمق التأثر retentissement [3]. ومن جهة أخرى حاول علماء آخرون الاعتماد على التصنيف النفسي الجسمي للأفراد في تفسير اتجاهاتهم السياسية، فذهب Emmanuel Mounier إلى الاعتماد على نظرية كريتشمر Kreschmer التي تقوم على التمييز بين ثلاثة أنماط من الأفراد وهم النمط الممتلئ Pycnique وهو الشخص المتقلب بين حالتي المرونة والتشدد وبين حالتي السكون والنشاط، والنمط النحيل leptosome وهو الشخص المثالي المتطرف والطاغية الذي لا عاطفة له، والنمط الرياضي athletique وهو الشخص الذي يجمع بين الركون الهادئ وشيء من الانفجار [4]. وذهب آخرون إلى الاعتماد على تصنيف يونك yung الذي يقسم الأفراد إلى نمطين رئيسيين هما الانطوائي introverti الذي يقابل بصورة تقريبية التعبير العام لغير الاجتماعي والنمط الانبساطي extraverti وهو المنفتح للعالم الخارجي والذي يأخذه بنظر الاعتبار في جميع تصرفاته [5].

ومما يعاب على هذه النظريات أنها اعتمدت على الوصف والتصنيف، وأهملت الجانب الديناميكي للشخصية وتأثير العوامل المتخلفة وقوى المجال في سلوك الفرد كما إنها وضعت حدودا أو فواصل لا وجود لها بين الأنماط المختلفة وهذا ما دفع المحدثين من علماء النفس الاجتماعي إلى الاهتمام بديناميكية تنظيم مختلف العوامل المتداخلة في شخصية الفرد، وبالنسبة إليهم أن شخصية الفرد واتجاهاته بصورة عامة هي نتاج ذلك التفاعل البايولوجي القائم بين الفرد بتكوينه واستعداداته ودوافعه وبين بيئته الاجتماعية بما فيها من علاقات معقدة يؤثر فيها وتؤثر فيه. وهكذا فقد عرف البورت Allport اتجاه الفرد بأنه حالة استعداد عقلي وعصبي نظمت عن طريق الخبرات الشخصية وتعمل على توجيه استجابة الفرد نحو الأشياء أو المواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد.

ويرى آخرون من علماء النفس الاجتماعي أن اتجاه الفرد يشير إلى ترابط الاستجابات المتعددة للفرد إزاء مشكلة أو موضوع معين[6]. لذلك تعتبر الدراسات التي قدمها علماء النفس الاجتماعي لتحيل الاتجاهات السياسية للأفراد أكثر أهمية من النظريات النفسانية الآنفة الذكر وأكثر منها قبولاً من الناحية العلمية. ولهذا سنحاول بشيء من التفصيل عرض وتحليل أهم هذه النظريات، ومن أهم النظريات التي جاء بها علماء النفس الاجتماعي لتحليل الاتجاهات السياسية للأفراد بالاستناد على العوامل النفسانية هما نظريتا لويل وايزنك.

أولاً – نظرية لويل :Lawrence A. Lowell

كان من أوائل من نادوا بالأساس النفساني لتركيب الأحزاب السياسية الأستاذ لورنس لويل رئيس جامعة هارفرد حتى عام 1914 في كتابه (الرأي العام والحكومة الشعبية)[7] الصادر في عام 1913، و(الرأي العام في الحرب والسلام)[8] الصادر عام 1923. ومازالت هذه النظرية سائدة في الدراسات الفلسفية والسياسية حتى أنبعض المختصين بعلم السياسة اخذ منها منهجاً نفسانياً عاماً لدراسة الأحزاب السياسية. وهذه النظرية تنظر إلى التركيب الحزبي من زاوية نفسية الفرد وشعوره تجاه ظاهرة التطور الاجتماعي والسياسي، ولهذا يعتبر التكتل الحزبي بموجبها حصيلة لمجموعة الميول الفردية للأعضاء المنتمين إليها تجاه ظاهرة التطور[9]. ويرى لويل أن الناس ليسو على رأي واحد أو موقف واحد بالنسبة إلى ظاهرة التطور الاجتماعي والسياسي في الدولة حيث هنالك قسم متشائم من هذا التغير والقسم الآخر متفائل منه والناس من جهة أخرى ينقسمون بالنسبة إلى الأوضاع السائدة في الدولة إلى قانعين وغير قانعين بها. وعلى هذا الأساس هنالك محوران أساسيان احدهما متشائم– متفائل والآخر قانع– غير قانع. وبتقاطع هذين المحورين ينقسم الناس إلى أربع فئات سياسية رئيسية هي:

1– فئة القانعين بالأوضاع السائدة في الدولة والمتفائلين من تطورها وهم نواة أحزاب الأحرار.

2– فئة القانعين بالأوضاع السائدة في الدولة والمتشائمين من تطورها وهم نواة أحزاب المحافظين.

3– فئة غير القانعين بالأوضاع السائدة في الدولة والمتفائلين من تطورها وهم نواة الأحزاب التقدمية.

4– فئة غير القانعين بالأوضاع السائدة في الدولة والمتشائمين من تطورها وهم نواة الأحزاب الرجعية. ولفهم هذا التقسيم راجع الشكل التالي.

غير قانع

ومما تجب الإشارة إليه بهذا الصدد أن أفراد كل فئة من هذه الفئات الأربع وحتى كل فرد من أفراد الدولة ليسوا على درجة واحدة من الشعور نحو الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة في الدولة، كما أنهم ليسو على درجة واحدة من التفاؤل أو التشاؤم من تطور هذه الأوضاع. فقد يوجد أفراد أكثر من غيرهم تشاؤما أو تفاؤلا من حدوث التغير كما أن هنالك أفراداً أكثر من غيرهم قانعين بالأوضاع السائدة أو غير قانعين بها، وعلى هذا لا يكون جميع الرجعيين على درجة واحدة من الرجعية كما لا يكون جميع التقدميين على درجة واحدة من التقدمية. وكذلك الحال بالنسبة لكل من المحافظين والأحرار.

أما بالنسبة إلى تغير اتجاهات الأفراد أو انتقالهم من فئة إلى أخرى يرى لويل مؤيداً في ذلك من قبل الأستاذ فردريك روهماير في كتابة (الأحزاب السياسية) طبعة 1944 أن هذا الانتقال إن أراد أن يحدث فهو يحدث ضمن دائرة وباتجاه عقرب الساعة من تقدمي إلى رجعي كقاعدة عامة ومن النادر أن يحدث في اتجاه معاكس أي من رجعي إلى تقدمي، لان تغير الفرد من رجعي إلى تقدمي يستلزم حدوث تغيرين أساسيين أولهما من قانع إلى غير قانع، وثانيهما من متشائم إلى متفائل وهذا لا يمكن أن يحدث ما دامت الأوضاع السائدة في الدولة لم تتغير[10].

فضلا عن ذلك يذهب الأستاذ لويل إلى أن تفهم ميول الأفراد وعلاقتها بتركيب الأحزاب بهذا الشكل يلقي الضوء على نوعية الاستقرار السياسي في الدولة ومدى احتمال وقوع التغيرات السياسية فيها. ويرى لويل انه يمكن تصور أربع احتمالات للأوضاع السياسية في الدولة باختلاف توزيع الاتجاهات السياسية فيها وقوة كل منهما. وإذا أمكن تمثيل البلد الواحد أو الشعب الواحد بدائرة تصبح لدينا أربعة إشكال يمثل كل منها احتمالاً من الاحتمالات المشار إليها وهذه الإشكال الأربعة هي:

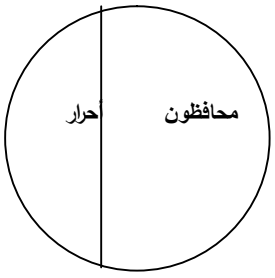

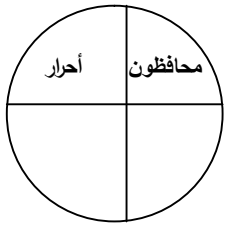

رجعيون تقدميون

رقم "2"
البلد في حالة تقدم

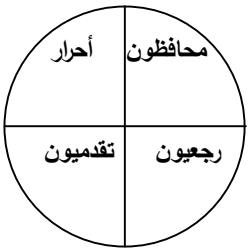

رجعيون تقدميون

رقم "1"
البلد في حالة استقرار

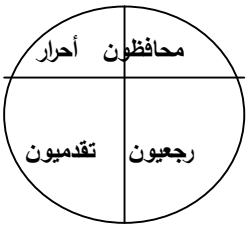

رقم"4"
البلد في حالة تأخر

رقم"3"
البلد في حالة عدم استقرار

الاحتمال الأول – يكون المحافظون والأحرار في حالة تعادل أو منافسة ويشكلون أغلبية بالنسبة إلى الرجعيين والتقدميين. ومن والطبيعي أن يكون البلد على هذا الشكل في حالة استقرار سياسي ما دامت كل من الفئتين المتطرفين ضعيفة وليس لها تأثير كبير في الرأي العام.(راجع الشكل رقم 1).

الاحتمال الثاني– يكون التقدميون والأحرار في حالة تعادل أو منافسة ويشكلون أغلبية بالنسبة إلى كل من المحافظين والرجعيين والبلد يكون في هذه الحالة متجهاً نحو التقدم ما دام المتفائلون من تطور أوضاع البلد هم المسيطرون على الرأي العام.(راجع شكل رقم 2).

الاحتمال الثالث– يكون الرجعيون والتقدميون في حالة تعادل أو منافسة ويشكلون الأغلبية بالنسبة إلى كل من المحافظين والأحرار، وفي هذا الوضع يكون البلد في حالة عدم استقرار سياسي لان الصراع السياسي فيه يكون بين فئتين متطرفتين إحداهما تناهض الأخرى وتحاول القضاء عليها. (راجع الشكل رقم 3).

الاحتمال الرابع– يكون الرجعيون والمحافظون في حالة منافسة أو تعادل ويشكلون أغلبية بالنسبة إلى كل من الأحرار والتقدميين، ويتجه البلد في هذا الوضع نحو اليمين ما دامت الفئتين الموجهتين للأوضاع في الدولة متشائمتين من تطور الأوضاع[14](راجع الشكل رقم 4).

ثانياً– نظرية ايزنك H.J. Eysenck

حاول ايزنك العالم النفسي الاجتماعي الإنكليزي أن يضع نظريته في تحليل الاتجاهات السياسية للأفراد بالاستناد إلى تحليل عاملي لأجوبة أسئلة تضمنتها استجوابات تناولت الميول والاتجاهات السياسية، وبتحليل هذه الأجوبة حدد الاتجاهات السياسية للأفراد بالاستناد إلى محورين أو تعارضين أساسيين، أولهما راديكالي– محافظ، وثانيهما قاس– لين [15]. ويمثل المحور الأول التمييز التقليدي بين اليمين واليسار ويمثل الثاني الاتجاهات المختلفة أو درجة التطرف داخل كل من الفئتين السابقتين أو درجة التمسك بالآراء، حيث لا يمكن أن يكون جميع اليمينيين ولا جميع اليساريين على درجة واحدة من الاندفاع نحو آرائهم[16]. ومن الملاحظ أن المحور الثاني (قاس– لين) يتعلق بالدرجة الأولى بعوامل نفسية واستعداداتداخلية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتصنيف يونك الثنائي (انبساطي– انطوائي) الآنف الذكر والذي بدوره ينم عن صفات تتعلق بتكوين الإنسان ونفسيته منها الثبات وعدمه وسعة الأفق وضيقه، وبذلك ترتبط نظرية ايزنك بالنظرية النفسانية الأساسية القائلة بان إرادة الفرد محددة بشيء موجود داخل الإنسان نفسه. وحسب نظرية ايزنك عن تقاطع المحوران الآنفي الذكر، يمكن التمييز بين أربع فئات سياسية رئيسية في كل دولة من الدول هي الشيوعيون، الاشتراكيون، المحافظون، والفاشستيون.

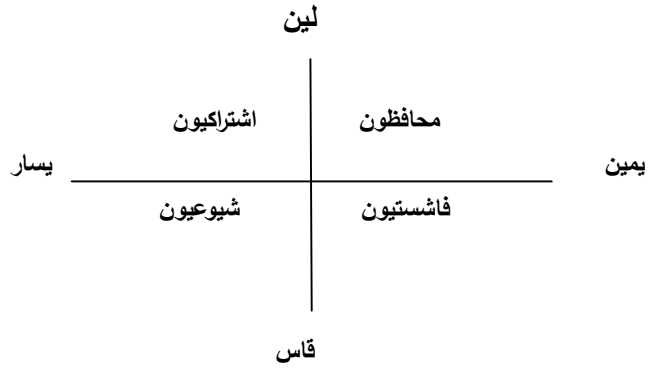

والملاحظ أن نظرية ايزنك تشبه إلى حد كبير نظرية لويل وان اختلفت عنها في الأساس الذي اعتمدت عليه في تصنيف الاتجاهات وعلى كل حال فإن النظريتين وان كانتا مفيدتين في وصف الاتجاهات السياسية، إلا أنه يؤخذ عليهما مأخذان رئيسان، أولهما أن التمييز بين القانع وغير القانع بحسب نظرية لويل واليميني واليساري بحسب نظرية ايزنك لا يعبران عن فروق نفسية بقدر ما يعبران عن فروق اجتماعية تقوم على أساس البيئة الاجتماعية للأفراد وليس على أساس الاستعدادات الفردية التي تتعلق بنفسيتهم. وثانيهما أن تحديد كل نموذج من النماذج التي وضعها كل من لويل وايزنك يثير بعض الصعوبات، فبالنسبة إلى نظرية لويل أن القانع وغير القانع والمتشائم والمتفائل ليس واحداً في جميع الدول لأنه يختلف باختلاف أوضاعها وظروفها السياسية، لذلك نجد أن من يعتبر محافظاً أوتقدمياً مثلاً بموجب هذه النظرية في دولة قد لا يكون كذلك

بالنسبة إلى الدول الأخرى لان هذه المقاييس تختلف باختلاف ما إذا كانت الأوضاع السياسية للدولة مائلة نحو التقدم أم لا، أما بالنسبة إلى نظرية ايزنك فلا يوجد معيار واضح ودقيق للتمييز بين اليمين واليسار أو بين اللين والقاسي.

*** العوامل الاقتصادية:**

يذهب الكثير من علماء الاقتصاد القدماء والمحدثين إلى أن الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأفرادتشكل عنصراً هاماً في تحديد الصراع السياسي بينهم. وان السبب في ذلك يعود أساسا إلى أن المجتمعات البشرية كانت ولا تزال تعاني من نقص في الخيرات المتوفرة لديها بالنسبة إلى الحاجة اللازمة لإرضاء جميع البشر، أو بتعبير آخر أن الإمكانيات المتوفرة في أي دولة من الدول غير كافية لسد جميع حاجات أبنائها. وهذا النقص في الإمكانيات أدى إلى التفاوت الاقتصادي بين أفراد كل مجتمع من المجتمعات، فبعضهم يستطيع أن ينال كل ما يحتاج إليه ويتمتع نتيجة لذلك بكل الامتيازات بينما يعاني البعض الآخر من الحرمان والاضطهاد. وهكذا كان هذا التفاوت أساس الصراع السياسي بينهم حيث يكافح أصحاب الامتيازات من اجل الحفاظ على امتيازاتهم بينما يكافح المضطهدون في سبيل حياة أفضل. والسلطة بدون شك هي هدف الاثنين لأنها تمكن من يصل إليها تحقيق مراميه.وعلى الرغم من أن جميع علماء الاقتصاد يؤكدون على أهمية العامل الاقتصادي في توجيه حياة الإنسان ولاسيما حياته السياسية ألا أنهم اختلفوا عن بعضهم في تحديد هذه الأهمية فانقسموا إلى فئتين رئيسيتين ترى احدهما بان العامل الاقتصادي هو العامل الأساس الذي يحكم جميع تصرفات الإنسان ويحدد مراحل تطوره وهؤلاء هم الماركسيون. بينما ترى الفئة الثانية بان العامل الاقتصادي هو احد العوامل الهامة المؤثرة في حياة الإنسان وهؤلاء هم معظم علماء الاقتصاد الغربيين. وسنحاول بيان وجهة نظر كل منهما بالنسبة إلى السلوك السياسي للأفراد.

<u>وجهة النظر الماركسية:</u>

بالنسبة إلى الماركسية أن تاريخ المجتمع هو تاريخ الصراع الطبقي فيه. وهذا ما أشار إليه البيان الشيوعي الصادر في عام 1848 الذي كتبه ماركس وأعلنه انكلز[17]. وعلى هذا الأساس فان الصراع السياسي في أي مجتمع من المجتمعات البشرية هو نتيجة الصراع بين الطبقات المكونة له. والمجتمع بالمفهوم الماركسي في جميع العصور التي مرت بها البشرية منذ نشأة المجتمع ينقسم حسب ملكية وسائل الإنتاج إلى طبقتين أحداهما تملك وسائل الإنتاج والأخرى لا تملك إلا قدرتها

على العمل[18]. والطبقات المتصارعة ليست نفسها في جميع العصور التي مر بها المجتمع البشري وإنما تتغير بتغير أسلوب الإنتاج السائد في ذلك العصر. ففي عصر الدولة العبودية كان الصراع بين الأسياد والعبيد وأصبح في عصر دولة الإقطاع بين الأرستقراطيين والفلاحين، ثم انتقل في عصر دولة الرأسمالية بين البرجوازيين والبروليتاريا. وبنظر الماركسية أن الصراع وان كان أساسا بين الطبقتين الرئيسيتين في كل عصر من العصور الآنفة الذكر إلا أن هذا لا يمنع من قيام طبقات أخرى إلى جانب الطبقتين الرئيسيتين. وهذه الطبقات أما إن تقابل أسلوب الإنتاج للعصر القادم. وحسب النظرية الماركسية أن الصراع الطبقي في جميع العصور هو أساس الصراع السياسي بين الأفراد والجامعات. ولهذا نجد أن الخلافات السياسية الكبرى التي قامت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين هي بالدرجة الأولى نتيجة الصراع الطبقي، فالصراع بين المحافظين والأحرار إنما هو قبل كل شيء صراع بين الطبقتين الأرستقراطية والبرجوازية، والصراع بين الأحرار والاشتراكيين في أساسه صراع بين الطبقتين البرجوازية والبروليتارية. وعلى هذا الأساس فإن العامل الرئيس الذي يحدد الاتجاه السياسي للفرد هو جذوره أو أرضيته الطبقية. وقد يرد على هذا الرأي بأنه إذا كان أساس الصراع السياسي بين الأفراد هو تفاوتهم الطبقي، فان من المفروض أن يكون لجميع أبناء الطبقة الواحدة نفس الاتجاه السياسي، وهذا ما يتعارض مع الواقع العملي حيث هنالك أفراد كثيرون ليس لهم نفس الاتجاه السياسي لأبناء طبقتهم. ومع ذلك يرى الماركسيون بأنه إذا لم يكن لجميع أبناء الطبقة البرجوازية نفس الاتجاه السياسي ولم يكن لجميع أبناء الطبقة البروليتارية اتجاه سياسي واحد، فانه من المؤكد أنلغالبية البرجوازيين اتجاهاً سياسياً يختلف عن الاتجاه السياسي لغالبية البروليتاريين[19]. أما بالنسبة إلى خروج بعض أبناء الطبقة على الاتجاه السياسي لطبقتهم فانه بنظر الماركسية إما أن يعود إلى ضعف وعيهم الطبقي أو إلى أسلوب حياتهم ومستوى معيشتهم[20]، ولهذا بحسب الماركسية فإن الوعي الطبقي وأسلوب الحياة ومستوى المعيشة ما هي إلا عوامل ثانوية بل تغطية للمصالح الطبقية بالنسبة إلى الصراع الطبقي الذي يشكل العامل الرئيسي في تحديد الاتجاهات السياسية للأفراد.

ومما تقدم نستخلص أن النظرية الماركسية ترى أن الانقسام الحزبي ما هو إلا مظهر من مظاهر الصراع الطبقي لأن كل حزب من الأحزاب السياسية يعبر عن مصالح طبقة من الطبقات الاجتماعية. ومع هذا يجب ألا يفهم من ذلك أن لكل طبقةاجتماعية حزباً واحداً فقط وبالتالي لا يكون في كل دولة إلا حزبان رئيسيان يمثل كل واحد منهما طبقة من الطبقتين الرئيسيتين لأنه يمكن أن توجد عدة أحزاب للطبقة الواحدة إلا أن هذه الأحزاب تختلف عن بعضها من حيث الزاوية التي تعالج من خلالها مصالح تلك الطبقة، وهذا ما يفسر لنا تعدد الأحزاب الاشتراكية في كثير من دول العالم. حيث على الرغم من أن كل حزب من هذه الأحزاب يعتبر نفسه ممثلاً لمصالح الطبقة

البروليتارية إلا أنهم يختلفون عن بعضهم في تحديد نوع هذه المصالح وكيفية تحقيقها والدفاع عنها. فضلا عن ذلك من الممكن أن توجد كذلك أحزاب تمثل مصالح بقايا طبقات العهد المنقرض كما أن من الممكن أن توجد أحزاب تمثل طبقات العهد القادم.

وجهة النظر الغربية:

يأخذ العلماء الغربيون على وجهة النظر الماركسية الانفة الذكر مآخذ كثيرة من أهمها:

أولا: إن الأساس الذي اعتمدته الماركسية للتمييز بين الطبقات الاجتماعية أساس ضيق الحدود، حيث إن ملكية وسائل الإنتاج، على رأي العلماء الغربيين، ما هي إلا احد الأسس التي تميز بين فئات المجتمع الواحد. ومع ذلك الملاحظ بأنه على الرغم من اتفاق الفقهاء الغربيين على عدم قبول النظرية الماركسية في تحديد الطبقات الاجتماعية فقد اختلفوا فيما بينهم في تحديد الأساس الذي يقوم عليه التقسيم الطبقي للمجتمع. فقد ذهب كوستاف شمولر G.shmolier (وهو أستاذ في جامعة برلين واحد المنتسبين إلى المدرسة الاجتماعية التي عرفت باسم اشتراكية الأستاذ (Socialism de la chair)[21] إلى أن أساس تفأوت الطبقات الاجتماعية هو اختلاف المهن لان مزاولة أية مهنة وما تتركه هذه المهنة من عادات وأخلاق وثقافة ومن نوع المسكن والملبس ومن تقدير وتصور للأشياء والناس، تطبع من يزاولها بطابع جسماني ونفسي في آن واحد يختلف عن الطابع الذي تطبعه مزاولة مهنة أخرى. وعلى خلاف ذلك فقد ذهب عالم اجتماعي آخر هو كارل بوخر Karl Bucher إلى أن أساس الاختلاف بين الطبقات الاجتماعية هو الدخل وبالتالي الثروة التي تنتج عن ذلك الدخل وتحدد مستوى المعيشة, ولذلك فهو يعطي أهمية خاصة إلى مقدار الثروة التي تملكها كل طبقة من الطبقات الاجتماعية والدور الذي لعبه تكديسها خلال التاريخ في طبقة دون غيرها بحيث توصل إلى القول بأنه قد تكونت خلال التاريخ طبقة تنسل أغنياء وأخرى تنسل فقراء وذلك تبعا لمقدار الثروة التي تملكها كل منهما. وبالنظر للمآخذ الكثيرة التي تؤخذ على كل من النظريتين فقد ذهب العالم الاجتماعي الفرنسي موريس هاليفاكس Maurice Hallwach إلى التوفيق بينهما وذلك بعدم الاعتماد على الدخل وحده أو على المهنة وحدها في تحديد الطبقات الاجتماعية وإنما الاعتماد عليهما معا. وقد انطلق هاليفاكس في هذا الموقف من الفكرة القائلة إن ما يميز بين الطبقات الاجتماعية وتسلسلها إنما هو درجة مشاركة كل فرد من الأفراد في الحياة الاجتماعية أي إلى قربه أو بعده عن المثل العليا في المجتمع الذي يعيش فيه حيث يمكن بموجب هذه المثل وهذه القيم ترتيب المهن والدخل[22].

وعلى كل حال من المتفق عليه لدى غالبية العلماء الغربيين اليوم أنهم، وان كانوا يعتبرون أن مستوى المعيشة والدخل هما الأساس في التمييز بين الطبقات، إلا أنهم لا ينكرون أهمية طراز

المعيشة والشعور الطبقي (الوعي الطبقي) في هذا المجال. وعلى هذا الأساس فقد قسم الغربيون المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية هي طبقة الأغنياء والطبقة المتوسطة وطبقة الفقراء، وبالنظر لاختلاف أبناء كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث في مستوى معيشتهم ومقدار دخلهم، ذهب بعض العلماء الأمريكيين إلى إجراء دراسات مستوحاة من نظريات علماء الاجتماع الفرنسيين الذين ينتسبون إلى مدرسة دوركهايم، أمثال موريس هاليفاكس واميل جويلو وقسموا المجتمع إلى ست طبقات اجتماعية هي عليا عليا، وعليا دنيا، ووسطى عليا، ووسطى دنيا، ودنيا عليا، ودنيا دنيا[23]. والواقع أن هذا التقسيم على طرافته ورغم قبول الأسس الذي دفعت إلى إيجاده من حيث المبدأ وهو أن جميع أبناء أي طبقة من الطبقات الثلاث الانفة الذكر ليسوا متساوين في مستوى معيشتهم أو مقدار دخلهم، فانه بدون شك يسمح ولنفس السبب بتقسيم أي مجتمع إلى عدد لا نهاية له من الطبقات، لان أبناء أي طبقة من الطبقات الست التي جاء بها ليسو متساوين في مستوى المعيشة أو مقدار الدخل كذلك.

ثانياً : إن النظرية الماركسية تعطي للصراع الطبقي أهمية أكبر مما تستحق في تحديد الصراعات السياسية، وبالنسبة إلى العلماء الغربيين إذا كان الصراع الطبقي موجوداً في مختلف العصور التي مرت بها الدولة إلا أن الصراع السياسي الذي رافقه ليس من الضروري أن يكون نتيجة من نتائجه لان اختلاف الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع وبالتالي الصراعات السياسية المنبثقة عنها بنظرهم ما هي إلا نتيجة عوامل عديدة من ضمنها الفروق الطبقية. وإضافة إلى ذلك فقد دلت دراسات كثيرة أجريت بهذا الصدد أن العلاقة بين التكوين الطبقي للفرد وبين اتجاهاته السياسية ليست علاقة وطيدة وقطعية، فبينما تذهب النظرية الماركسية إلى أن الطبقة الأكثر فقراً تكون كقاعدة عامة أكثر تأييدا للاتجاهات والأحزاب اليسارية، والطبقة الأغنى تكون أكثر تأييداً للاتجاهات والتيارات اليمينية، نجد الوضع معكوساً في كثير من الدول وفي كثير من الأحيان، فلو رجعنا إلى الإحصائيات التي استخلصت من الانتخابات العامة التي أجريت في فرنسا عام 1962 لوجدنا أن 60% من الناخبين الذين لا يزيد معدل دخلهم الشهري على 400 فرنك فرنسي (ما يعادل 35 دينار عراقي تقريباً) صوتوا إلى جانب الأحزاب اليمينية بينما صوت 40% منهم فقط إلى جانب الأحزاب اليسارية. وعلى خلاف ذلك صوت 54% من الناخبين الذين يتراوح معدل دخلهم الشهري بين 1000 و1200 فرنك فرنسي (80–1000 دينار عراقي تقريبا) إلى جانب الأحزاب اليمينية و46% منهم صوتوا إلى جانب الأحزاب اليسارية[24].

إضافة إلى ذلك لو أخذنا بالتكوين الطبقي للأفراد كعامل أساسي في تحديد اتجاهاتهم وأفكارهم السياسية، لكان من الواجب القول بأنه ليس للمحافظين في انكلترا مثلا ومنذ زمن بعيد أي أمل في الفوز بالانتخابات وبالتالي الوصول إلى السلطة بينما الواقع خلاف ذلك. فقد استطاع

المحافظون ولا يزالون بين آونة وأخرى الفوز على حزب العمال ليس فقط في الانتخابات العامة وإنما حتى في الانتخابات المحلية والبلدية. ولهذا فقد ذهب بعض الباحثين في هذا الصدد وعلى الأخص البلجيكين منهم إلى القول بأن عامل الدين هو الذي أثر في العامل الاقتصادي فأدى إلى الإقلال من تأثيره وأهميته، وقد ذهب كل من سميث Smet وايفلانكو Evalenko إلى التأكيد على انه نتيجة الأبحاث التي قاما بها (رغم وجود علاقة قوية بين انخفاض أجور الأفراد وميولهم نحو الأفكار اليسارية والتجديدية إلا أن هذه العلاقة متأثرة تأثرا كبيراً بعامل الدين)، ولهذا فقد ذهبا إلى القول إن الارتباط الديني للفرد يؤثر في اتجاهاته السياسية بغض النظر عن مستواه المعاشي[25].

ومما تقدم نستطيع القول إن العامل الاقتصادي بجميع أشكاله ومضامينه لا يتحكم بصورة قطعية وفي جميع الأحوال في تحديد اتجاهات الأفراد وميولهم السياسية، وإنما هنالك عوامل عديدة أخرى قد تؤثر في الشخص بمقدار أو بآخر فتدفعه إلى تأييد أو تفضيل اتجاهات وآراء سياسية مغايرة لما يتوافق مع وضعه الاقتصادي وجذوره الطبقية، ومن هذه العوامل ما يتعلق بنفسية الفرد كما شاهدنا سابقاً ومنها ما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية التي يرتبط بها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش فيه. وهذا ما سنحاول بيانه عند الكلام عن العوامل الاجتماعية التي يرتبط بها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش فيه.

*** العوامل الاجتماعية:**

لا ينكر علماء الاجتماع أهمية العوامل النفسية والاقتصادية في تحديد الاتجاهات السياسية للأفراد، إلا أنهم في الوقت نفسه يعيرون أهمية كبيرة إلى تأثير المجتمع في هذا المجال. وبالنسبة إليهم أن الإنسان يعيش في إطار ثقافي يتألف من عادات وتقاليد ومفاهيم وقيم، وهذه جميعاً تتفاعل ديناميكياً تفاعلا يؤثر في الفرد من خلال علاقاته الاجتماعية في مختلف الجماعات التي ينتسب إليها. فاتجاهات الفرد وميوله السياسية إذن هي حصيلة تفاعله مع الجماعة التي ينتمي إليها بتقاليدها ومفاهيمها وقيمها، والواقع أن الجماعات التي يمكن أن ينتمي إليها الفرد كثيرة وهي تزداد عددا وتتمايز عن بعضها أكثر فأكثر كلما زاد المجتمع تعقيداً. وهذه الجماعات تختلف عن بعضها باختلاف الرابطة التي تربط بين أعضائها، فقد تقوم هذه الرابطة على أساس الأسرة أو المهنة أو المدرسة أو الصداقة الشخصية أو الدين أو العنصر أو الجنس أو العمر المستوى الثقافي... الخ. ويكون الفرد عادة عضواً في أكثر من جماعة واحدة في آن واحد، وكل جماعة من الجماعات التي ينتمي إليهاقد تلعب دوراً معيناً في بلورة آرائه واتجاهاته السياسية وذلك باختلاف المعايير والمفاهيم والقيم السائدة في الجماعة. والواقع أن مدى تأثير الجماعات الاجتماعية في أفرادها ليس واحداً حيث يختلف باختلاف طبيعة الجماعة وأهدافها ونوع العلاقة القائمة بين أفرادها ومدى تأثيرهم فيها

تبعا للمكانة التي يشغلونها في الجماعة. وعلى هذا الأساس ليس من الضروري أن تكون اتجاهات الفرد وأفكاره السياسية نتيجة تفاعله مع جميع الجماعات التي هو عضو فيها، فقد يكون تأثير بعضها فيه أكثر من تأثير البعض الآخر كما أن بعضها قد لايكون لها تأثير في هذا المجال، وسنحاول بيان تأثير أهم هذه الجماعات في اتجاهات الأفراد وارئهم السياسية.

أولاً: الأسرة والعلاقة الزوجية:

الأسرة هي أصغر وأول المجتمعات التي يتصل بها الفرد حيث ينشا ويترعرع فيها. ولهذا لابد من أن يكون للأسرة تأثير في حياته من جميع نواحيها بما فيها اتجاهاته وآراؤه السياسية سواء كان ذلك سلباً أو يجاباً. فقد يتأثر الشخص بآراء ومفاهيم وقيم أبوية كما قد تتأثر الزوجة بآراء زوجها أو بالعكس. ولذلك لا بد لنا في هذا المجال من التمييز بين نوعين من العلاقات العائلية هما العلاقة بين الشخص وأبويه والعلاقة بين الزوجة وزوجها. والملاحظ بصورة عامة فيما يخص العلاقة بين الشخص وأبويه أن الابن كثيراً ما يتأثر بأبويه في مختلف مراحل حياته وبالنسبة إلى كثير من الأمور التي يواجهها والسلوك الذي يسلكه لحلها على اعتبار أن الأسرة هي أول واسطة من وسائط التطبع الاجتماعي للفرد وبالتالي فإنها تكون قوة مؤثرة في تكوينه الثقافي. ففي الغالب يدين الابن بدين أبويه ويأخذ عنهما كثيراً من العادات والتقاليد والمفاهيم والقيم الإنسانية، كما أنهما في كثير من الأحيان يؤثران فيه حتى في اختيار المهنة التي يمتهنها. ففي الغالب إما أن يمتهن الابن مهنة أبيه أو المهنة التي يهيئها له أبواه أو يحبذانها له أو يشجعانه على امتهانها. وبما أن اتجاهات الأفراد وآراءهم السياسية تتأثر إلى حد كبير بما لديهم من مفاهيم وقيم استمدوها أساساً من محيطهم العائلي فان آرائهم واتجاهاتهم السياسية تكون بدورها متأثرة بهذا المحيط. ولهذا نجد في كثير من الأحيان تقارباً كبيراً وتماثلاً في الأفكار والاتجاهات السياسية بين الأبناء وآبائهم. وهذا ما أيده بعض علماء النفس الاجتماعي حيث إن الشخص بالنسبة لهم يتأثر بأفكار أبويه لان نوع التفكير هو من الاستعدادات الشخصية التي يملكها بتأثير الأسرة التي يعيش فيها وهو يمتصها من محيط أسرته دون أن يدرك هذا الامتصاص. وبنظرهم هذا التأثير يبقى أثره في شخصية الفرد وفي توجيه سلوكه حتى في الكبر. وعلى خلاف ذلك فقد ذهب قسم آخر من علماء النفس الاجتماعي إلى أن الفرد لا يتأثر بأبويه بالنسبة إلى الأمور المعنوية ولا سيما الأمور السياسية لان مثل هذه الأمور لا يستطيع الفرد إدراكها وفهمها فهما صحيحاً إلا بعد اجتيازه مرحلة المراهقة حيث يقل تأثير الأبوين عليه في هذه المرحلة ويبدأ في تكوين شخصيته المستقلة عنهما.

أما بالنسبة إلى تأثير الزوج في زوجته أو بالعكس فيما يخص اتجاهاتهما وآرائهما السياسية، فهو أكثر وضوحاً من تأثير الأبوين في ابنائهما. حيث من الملاحظ في الغالب أن كلا

الزوجين ينتميان لحزب واحد أو يؤيدان أو يصوتان لذاك الحزب ومن النادر أن يختلفان في هذا الأمر. وقد يقال بان السبب في هذا التماثل في الآراء يعود إلى اصل العلاقة الزوجية بينهما على أساس أن الزواج ولاسيما في الدول المتقدمة يقوم على مبدأ التوافق والتجاوب بين الزوجين في الأمور الحيوية ومنها الآراء والاتجاهات السياسية . والواقع أن هذا الرأي إن كان يقوم على أساس من الصحة بالنسبة إلى عدد قليل من الزيجات فانه بالتأكيد لا يصح بالنسبة إلى أغلبها، حيث من المعروف أن العلاقات الزوجية في الدول المتقدمة والمتأخرة على السواء تنشا في الغالب عن طريق التجاوب العاطفي والتوافق الاجتماعي والأخلاقي بين الرجل والمرأة قبل تفكيرهما بالتجاوب السياسي بينهما ولا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن العلاقات الزوجية تقوم عادة في مرحلة الشباب التي ينقاد فيها الشخص لعواطفه أكثر من انقياده لأي عامل آخر[26] .

وإذا كان من الثابت أن التأثير السياسي لأحد الزوجين في الآخر ينشأ في الغالب بعد الزواج، لا بد لنا من التساؤل عن الذي يؤثر في الآخر في هذا المجال، الزوج أم الزوجة. وكقاعدة عامة يمكن القول إن الذي يتمتع بالشخصية الأقوى وبالثقافة الأوسع هو الذي يؤثر في الآخر. ومع ذلك فالملاحظ بصورة عامة أن المرأة كثيرا ما تتأثر بزوجها في آرائها واتجاهاتها السياسية ولعل السبب في ذلك يعود إلى قلة اهتمام المرأة بالأمور السياسية قياسا بالرجل، وهذا ما تؤيده الدراسة التي قام بها لازار فيلد Lazar Feld في عام 1940 في إقليم ايرى Erie من ولاية أوهايو في الولايات الأمريكية حيث ظهر أن 4.5% فقط من الأزواج الذين جرى استجوابهم اختلفوا عن بعضهم فيمن يفضلونه من المرشحين. وظهر لمركز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1952 أن 25% من النساء المتزوجات أفدن بأن أزواجهن ساعدوهن في البت في التصويت بينما لم يتجاوز عدد الرجال الذين أفادوا بأنهم تأثروا بآراء زوجاتهم الـ 6% فقط [27].

ثانياً– المدرسة:

إن المقصود بالمدرسة هنا المعاهد العلمية على اختلاف مستوياتها ومراحلها، والمدرسة بهذا المعنى هي في الواقع أول جماعة يمكن أن تؤثر في الفرد بعد أسرته لأنها أول مجتمع يتصل به بعدها. وللمدرسة بصورة عامة تأثير كبير في تحديد اتجاهات وأفكار طلابها لان الهدف من المدرسة اليوم لم يعد يقتصر على تعليم الطلبة العلوم والفنون والمهن على اختلاف أنواعها ومراحلها وإنما يشمل أيضا تثقيفهم حسب مفاهيم وقيم معينة يرتضيها المجتمع الذي يعيشون فيه وتنسجم مع الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها. والواقع أن هذه المفاهيم والقيم تحددها عوامل عديدة تختلف من دولة إلى أخرى كما قد تختلف من مدرسة إلى أخرى في بعض الدول . ومن أهم هذه العوامل فلسفة الدولة وسياستها العامة والتقاليد والعادات والأديان السائدة فيها، فبينما نجد أن من أهداف التعليم في الدول الغربية تعميق الروح الديمقراطية بمفهومها الغربي الذي يقوم على أساس تحقيق المساواة

الشكلية بين الأفراد، نجد أن الدول الاشتراكية تستند على أساس تحقيق المساواة الفعلية بين الأفراد. وبينما نجد المدارس الدينية تتبع المناهج والخطط التعليمية التي تنسجم مع المفاهيم والمثل التي تؤمن بها الأديان التي تمولها وتوجهها نجد المدارس غير الدينية لا تعير أهمية كبيرة لذلك. وأخيرا قد تختلف المدارس عن بعضها في القيم والمفاهيم التي تغرسها في نفوس طلابها باختلاف الفلسفة التي تتبناها هيئتها التدريسية أو التي اعتادت المدرسة على تبنيها منذ القديم، وهذا ما دعا المربين في مختلف دول العالم اليوم إلى التأكيد على ضرورة التخطيط للتعليم في مختلف مراحله من أجل أن يؤدي إلى تحقيق أهداف الأمة وزرع روح الإخلاص في نفوس أبنائها[28]. فضلا عن ما تقدم الملاحظ أن للأستاذ بشخصيتهوثقافته ومفاهيمه دوراً ملحوظاً في التأثير في آراء واتجاهات طلابه، فقد تؤدي هذه الأمور دوراً مؤثرا في توجيه آراء الطلاب وأفكارهم سلباً أو إيجابا، كأن يكون الأستاذ دمث الخلق جذاباً في مظهره وتصرفاته متضلعاً في موضوعه قريباً إلى قلوب طلابه، ولا بد أن يكون لآراء مثل هذا الأستاذ وأفكاره تأثير ايجابي في أفكار واتجاهات طلابه فيتمثلونه في تصرفاته ويتقبلون آراءه وأفكاره بكل سهولة. وعلى خلاف ذلك إذا كان الأستاذ حاد الطبع غير جذاب في تصرفاته أو في مظهره ويفتقر إلى الكياسة وغزارة العلم والثقافة نجد طلابه يندفعون إلى اتخاذ مواقف سلبية من أفكاره وآرائه في كثير من الأحيان حتى وان كان يسندها بالحجة والبرهان المقنع. وأخيرا لا بد لنا في هذا المجال من الإشارة إلى الدراسة التي قام بها نيوكمب في كلية بنتجتون للبنات في الولايات المتحدة الأمريكية بقصد معرفة تأثير الحياة الجامعية في اتجاهات الطالبات، فوجد من الفحوص التي أجراها أن هنالك علاقة واضحة بين مدى ثقافة الطالبة ومقدار معلوماتها العامة وبين اتجاهها السياسي، فقد ظهر له بأنه كلما ازدادت ثقافة الطالبة ومعلوماتها العامة كانت اتجاهاتها السياسية أكثر تقدمية والعكس بالعكس[29].

ثالثاً– الأصدقاء ورفاق العمل:

إن تأثير الأصدقاء في هذا المجال لا يمكن إغفاله في كثير من الأحيان حيث كثيراً ما يتأثر الشخص بآراء ومفاهيم وقيم أصدقائه، ولهذا نجد في اغلب الأحيانتقارباً أو اتفاقاً بين الأصدقاء في القيم والمفاهيم والآراء ومن النادر أن يتفاوتوا عن بعضهم تفاوتا كبيراً. والملاحظ أن تأثر الشخص بآراء ومفاهيم أصدقائه إما أن يأتي عن قناعة بصحتها وأفضليتها على غيرها أو عن دون قناعة بذلك. فقد يقبل الفرد آراء أصدقائه ومفاهيمهم نتيجة لوجاهة الحجج والمبررات التي يأتون بها لإسناد هذه الآراء والمفاهيم أو أن يقبلها دون قناعة بصحتها أو بأفضليتها بفعل عوامل عديدة منها عدم اهتمامه الكبير بها أو عدم وعيه لها وعياً صحيحاً أو بسبب الظروف الخاصة التي تحيط

بـه كمحـل الإقامـة أو التقـارب فـي الهوايـة أو عـدم وجـود القـدرة الشخصـية فـي كسـب الأصـدقاء أو الشعور بإمكانية إشباع بعض حاجاته عن طريق هذه الصداقة دون غيرها... الخ.

وقد دلت التجارب بما لا يقبل الشك بان الفرد كثيراً ما يغير بعض القيم والمفاهيم التي اكتسبها عن طريق أسرته وذلك تبعاً لما تتطلبه جماعة أصدقائه من مفاهيم وقيم. وهذا في الواقع هو ما يدفع كثيراً من الآباء إلى التدخل في شؤون أبنائهم من أجل التأثير فيهم عند اختيارهم لأصدقائهم خوفاً من أن يكتسب الأبناء بفعل أصدقائهم آراءاً ومفاهيم تتعارض مع تلك التي عمل الآباء على غرسها في نفوس أبنائهم. ولذلك نجد الآباء بصورة عامة يبذلون قصارى جهودهم إما لمنع أبنائهم من كسب صداقة بعض الأشخاص أو لدفعهم إلى كسب هذه الصداقة وذلك بحسب الآراء والمفاهيم التي درج عليها هؤلاء الأصدقاء. وعلى الرغم من هذا لا بد لنا من الإشارة إلى أنه قد يبدو لأول وهلة أن تأثير الأصدقاء في آراء الأفراد واتجاهاتهم السياسية ضعيف أو لا يمكن أخذه بنظر الاعتبار كعامل من العوامل المحددة للاتجاهات السياسية، وذلك لان الظاهر يدل على أن الشخص يختار أصدقاءه من بين أقرانه الأقرب إليه في المفاهيم والأخلاق وبالتالي فإن الانسجام والتقارب في الآراء والاتجاهات بين الأصدقاء يكون سبب قيام هذه الصداقة وليس نتيجة من نتائجها. والواقع أن هذا الرأي لا يقوم على أساس صحيح في كثير من الأحيان، لان اختيار الأصدقاء ولا سيما بالنسبة إلى الشباب الذين هم في مقتبل العمر تحكمه بعض العوامل والظروف التي هي خارجة عن إرادتهم، كقرب محل السكن ووحدة المحل الذي يرتادونه كالمدرسة أو النادي أو المقهى أو محل العمل. ففي هذه الأحوال نجد أن أساس الصداقة هو تقارب محلات سكناهم أو وحدة المدرسة أو الصف أو محلات اللهو التي يقضون فيها أوقات فراغهم. أما التقارب في الأفكار والمعتقدات والآراء فإنه يأتي بالدرجة الثانية وبالتالي في الغالب نتيجة من نتائج هذه العلاقة ولا سيما إذا وجدنا أن كثيراً من علاقات الصداقة تنشأ منذ الطفولة ثم تتبلور فيها آراء وأفكار الأصدقاء تدريجياً بتأثير بعضهم في البعض الآخر. أما بالنسبة إلى تأثير رفاق العمل في اتجاهات وأفكار الأفراد فانه من حيث الظاهر يبدو أكثر أهمية ووضوحاً من تأثير الأصدقاء. ولعل ذلك يعود إلى سببين أحدهما هو أن العلاقة بين رفاق العمل نوع من أنواع الصداقة التي تقوم على أساس المصلحة وثانيهما هو طول المدة التي يقضيها هؤلاء الرفاق سوية في كل يوم وبما لا يقل عن ثماني ساعات في معظم دول العالم وهي مدة معادلة لنصف مدة يقظتهم اليومية تقريباً [30]. والواقع أن الأمر وإن كان يتطلب دراسة ميدانية وتعمقاً أكثر، فإنه يمكن القول وبصورة مبدئية أن تأثير رفاق العمل أقل بكثير من تأثير الأصدقاء في هذا المجال. والحقيقة أن الذي يدفعنا إلى هذا الاعتقاد هو ما يأتي، أولاً: إن التقارب والتماثل في الآراء والاتجاهات الذي يشاهد بين بعض رفاق العمل لا يعود بالدرجة الأولى إلى قيام هذه العلاقة وإنما يعود أساساً إلى وحدة المهنة والتقارب في المستوى المعاشي كما بينا ذلك

عند الكلام عن العوامل الاقتصادية [31]،ثانياً : إن رفاق العمل وان كانوا يقضون مع بعضهم مدة طويلة خلال اليوم الواحد ألا أنهم خلال هذه المدة لا يكونون متفرعين للمناقشة أو تبادل وجهات النظر إلا في بعض أوقات الراحة لأنهم في معظم هذا الوقت مشغولون بممارسة أعمالهم ومهنهم، ولأخيراً: إن العلاقة بين رفاق العمل لا تنشأ عادة إلا بعد تجاوز سن معينة على الأغلب تكون فيها الأفكار والآراء قد تبلورت لديهم ووصلوا إلى درجة كافية من النضج والوعي السياسيين الأمر الذي يصعب تغييره. ولعل هذه الأمور هي التي تفسر لنا سبب التفاوت في الاتجاهات والآراء السياسية بين عمال المعمل الواحد وأساتذة المدرسة الواحدة وموظفي ومستخدمي الدائرة أو المؤسسة الواحدة.... الخ.

رابعاً– الدين والعنصر :

على خلاف الجماعات البشرية الانفة الذكر (الأسرة والمدرسة والأصدقاء ورفاق العمل) التي يوجد بين أعضائها اتصال مباشر والتي أطلق عليها عالم النفس الاجتماعي كولي الجماعات الأولية[32]، نجد أن أبناء الطائفة الواحدة أو المؤمنين بدين واحد أو المنتسبين لقومية واحدة لا يوجد بينهم مثل هذا الاتصال المباشر، فضلا عن ذلك إن العلاقة القائمة بين أفراد الجماعات الأولية كالأصدقاء ورفاق العمل وأفراد العائلة هي علاقة مادية ملموسة بينما العلاقة بين أبناء الطائفة أو الدين أو القومية ليست إلا علاقة معنوية غير منظورة وتقوم على أساس الأيمان بمثل ومبادئ ومصالح معينة، ومع ذلك فالملاحظ رغم ضعف هذه العلاقة وكونها ذات طبيعة خاصة أن لها تأثيرا في كثير من الأحيان في الاتجاهات السياسية للأفراد المنتسبين إليها والمنضوين تحت لوائها.

وبالنسبة إلى تأثير الدين في اتجاهات الأفراد وأفكارهم السياسية المشاهد أنه كقاعدة عامة يختلف من دين إلى آخر وذلك باختلاف سعة مجالات تدخل ذلك الدين في حياة الأفراد. فقد ذهبت بعض الأديان السماوية كالدين المسيحي والدين الموسوي مثلاً إلى التركيز على تنظيم علاقة الفرد بربه ووضع القواعد العامة لتنظيم أخلاقه وعلاقته بالآخرين، بينما ذهبت أديان أخرى كالدين الإسلامي مثلاً إلى أبعد من ذلك بكثير، فلم يكتف الدين الإسلامي بتنظيم علاقة الفرد بالخالق عز وجل أو تنظيم الأسس الأخلاقية والروحية فحسب وانما سعى أيضا إلى تنظيم المجتمع من جميع نواحيه بما فيها الناحية السياسية[33]، فوضع القواعد والأسس لتنظيم العلاقة بين الأفراد وحكامهم وكيفية اختيار هؤلاء الحكام والشروط الواجب توافرها فيهم وواجباتهم اتجاه المجتمع ... الخ. وعلى هذا يمكن القول بأن الدين بصفته قيمة منشئة لمختلف المؤسسات في المجتمع (النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... الخ) لا بد وان يؤثر في طبيعة الأفكار والاتجاهات السياسية للأفراد. وهذا ما دعا ليبست Lipest، ومن اجل إظهار أهمية الدين وتأثيره على اتجاهات الأفراد

وآرائهم، إلى القول (إن معرفة دين شخص معين له أهمية كبيرة للاستدلال على كيفية حكم هذا الشخص على الأمور السياسية التي تعرض له في حياته السياسية)[34].

فضلا عن ذلك، الملاحظ أن تأثير الأديان في اتجاهات الأفراد وأفكارهم لا يختلف من دين إلى آخر فقط وإنما يختلف أيضا بالنسبة إلى الدين الواحد من فرد إلى آخر وذلك باختلاف درجة إيمانهم وتمسكهم به. ولهذا نجد تأثير الدين في اتجاهات وأفكار رجال الدين والمتدينين أكثر وضوحاً من تأثيره في بقية الأفراد المؤمنين به، ومما يؤكد هذا الرأي هو تقارب الأفكار والاتجاهات السلسية لمعظم رجال الدين والمتدينين تقارباً ملحوظاً رغم اختلافهم عن بعضهم من حيث المركز الاجتماعي ومستوى المعيشة والمهنة ومقدار الثروة والطبقة التي ينتسبون إليها ... الخ . وأخيرا لولا تأثير الدين في آراء الأفراد وأفكارهم السياسية لما نشأت الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني، والواقع أن ظاهرة قيام الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني لا تلاحظ في الدول النامية فقط وإنما تلاحظ في الدول المتقدمة أيضا، ولعل خير دليل على ذلك وجود الأحزاب المسيحية ولا سيما الكاثوليكية في كثير من الدول الأوربية كألمانيا الغربية وايطاليا وفرنسا ... الخ.

أما فيما يخص الاتجاهات السياسية التي تساندها الأديان كلها فإنها تختلف من دين إلى آخر ومن طائفة إلى أخرى باختلاف عوامل كثيرة من أهمها عدد أبناء الطائفة أو الدين بالنسبة إلى مجموع سكان الدولة، وموقف الدولة من ذلك الدين أو تلك الطائفة. فهي أما أن تساند الاتجاهات المحافظة أو الاتجاهات الليبرالية والتجديدية وذلك باختلاف ما إذا كانت تمثل أغلبية السكان أو أقليتهم وباختلاف ما إذا كان معتنقو مبدأ تلك الطائفة أو ذلك الدين هم المسيطرون على زمام الأمور في الدولة والموجهون لها أم لا. وكلما كان معتنقو الدين أو الطائفة يشكلون أغلبية السكان أو كلما كانوا هم المسيطرين على زمام الأمور في الدولة كلما كانوا ميالين لمساندة وتأييد الأفكار والاتجاهات المحافظة والعكس بالعكس. وتؤيد ذلك الوقائع وما يمكن استنتاجه من الدراسات التي أجريت في كثير من دول العالم، ففي فرنسا مثلاً دلت الإحصائيات إن غالبية أبناء الطائفة الكاثوليكية (والتي تشكل غالبية السكان)، تؤيد الأحزاب السياسية المحافظة والمعتدلة بينما يصوت أبناء الطائفة البروتستانتية في الغالب إلى جانب الاتجاهات والأحزاب التجديدية واليسارية[35]. وعلى خلاف ذلك نجد الكاثوليك الايرلنديين يتعاطفون مع حركة الثوار الايرلنديين والجيش الجمهوري السري وهي حركة ثورية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دلت الدراسات التي قام بها مركز الأبحاث (S.R.C.) في جامعة مشيكان، والتي اعتمد فيها على نتائج انتخابات الرئاسة للسنوات 1948، 1952، 1956، أن الحزب الديمقراطي أكثر كاثولويكية في أسلوبه وفي أعضائه،م وأن الحزب الجمهوري أكثر منه بروتستانية رغم أن الحزب الجمهوري يعتبر محافظاً بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي بصورة عامة [36].

وتأثير العنصر أو القومية في الاتجاهات والأفكار السياسية للأفراد لا يقل في الواقع عن تأثير الدين والطائفة في هذا المجال، لان الرابطة بين أبناء العنصر الواحد أو القومية الواحدة لا تقل قوة في كثير من الأحيان عن رابطة أبناء الدين الواحد أو الطائفة الواحدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الملاحظ أن الرابطة بين أبناء القوميةالواحدة كثيراً ما تأخذ طابعاً سياسياً سواء كان أبناء القومية يشكلون أغلبية أو أقلية بالنسبة إلى مجموع سكان الدولة، وهذا ما يؤيده قيام الأحزاب القومية في مختلف دول العالم المتقدمة وغير المتقدمة على السواء. ومع ذلك فالملاحظ أن تأثير القومية أو العنصر في آراء الأفراد واتجاهاتهم السياسية يكون أكثر وضوحاً بالنسبة إلى قوميات الأقلية التي نجد أن غالبية أبنائها ينضمون إلى هذا الحزب أو يؤيدون مواقفه بغض النظر عن الطبقة التي ينتسبون إليها أو مستواهم المعاشي. وعلى كل حال لا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن مدى تأثير القومية أو العنصر في الأفكار والاتجاهات السياسية يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف حدة الفوارق القومية والعنصرية بين أبناء شعب الدولة وباختلاف درجة الوعي القومي لأبناء كل قومية من قومياته، فكلما زادت حدة الفوارق القومية وارتفعت درجة الوعي القومي زاد تأثير القومية في الاتجاهات السياسية والعكس بالعكس. أما بالنسبة إلى نوع الاتجاهات السياسية التي تؤديها أو تعارضها كل قومية من القوميات فإنها تخضع لاعتبارات عديدة منها نسبة عدد أبناء القومية بالنسبة إلى مجموع سكان الدولة، ومنها المستوى المعاشي لغالبية أبناء هذه القومية وأخيرا القيم والمفاهيم المستمدة من تراث هذه القومية وعادات وتقاليد أبنائها.

خامساً :العمر والجنس:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند بحث العمر والجنس هو أنهما أمور تتعلق بالتكوين الفسيولوجي للأفراد على اعتبار أن ما يميز الأفراد الذين هم في سن واحدة عن غيرهم هو درجة نموهم الجسمي والعقلي، وما يميز الذكور عن الإناث هو الاختلاف في التكوين الجسمي لكل منهما. إلا أن الاختلاف بين الأفراد بسبب العمر والجنس في الواقع يتعدى الفروق الفسيولوجية إلى النواحي النفسية والاجتماعية، حيث إن الدراسات التي قام بها الباحثون أمثال (جون ديوي) دلت بما لا يقبل الشك على أن أبناء السن الواحد أو أبناء الجنس الواحد ذكوراً أم إناثا يعيشون ظروفاً اجتماعية ونفسية واحدة أو متقاربة تختلف عن الظروف الاجتماعية والنفسية التي يعيشها من يختلفون عنهم في السن والجنس[37]. ويؤدي هذا التفاوت في الظروف إلى تفاوتهم في كثير من الأحيان في الاتجاهات والآراء السياسية، ومن هنا جاءت أهمية دراسة تأثير العمر والجنس في اتجاهات الأفراد وآرائهم السياسية. فالبنسبة إلى العمر، يمر الإنسان في حياته بعدة مراحل من أهمها، الطفولة، والمراهقة، والنضوج، والكهولة، والشيخوخة، والواقع أن العلاقة بين العمر

والاتجاهات السياسية للأفراد يمكن النظر إليها من ناحيتين أولاهما معرفة ما إذا كان هنالك نمط من الاتجاهات السياسية لكل مرحلة من مراحل حياة الإنسان، وثانيهما معرفة ما إذا كان انتقال الفرد من مرحلة إلى أخرى يستتبع حدوث تحول كلي وأكيد في اتجاهاته السياسية أو ما كانت اتجاهاته السياسية للمرحلة السابقة تؤثر في اتجاهاته في المرحلة التي تليها. وإذا تركنا مرحلة الطفولة جانباً بسبب عدم استطاعة الأطفال فيها إدراك الأمور السياسية واستيعابها، نجد أن مرحلة المراهقة، كونها مرحلة الاندفاع العاطفي والمغالاة في فهم الأمور ومعالجتها، تتصف عادة بالميل نحو تبني الاتجاهات والأفكار المتطرفة والثورية من جهة وعدم الاستقرار والثبات على اتجاه سياسي معين من جهة أخرى، ولعل خير دليل على ثورية الشباب واندفاعهم في سن المراهقة هو الحركات الطلابية المتطرفة التي اجتاحت معظم دول العالم في السنوات الأخيرة. أما فيما يخص الاتجاهات السائدة في مرحلة المراهقة فهي في الغالب الاتجاهات التقدمية واليسارية بصورة عامة، وهذا ما دعا برناردشو إلى القول إذا لم تكن شيوعياً في سن العشرين سنة فأن ذلك يرجع إلى أنه لا قلب لك. وعلى خلاف ذلك الملاحظ كقاعدة عامة انه كلما تقدم الإنسان في العمر قل اندفاعه الثوري نحو الأفكار والآراء التي يؤمن بها،ففي مرحلة البلوغ نجده اقل اندفاعاً نحو أفكاره المتطرفة وأكثر ميلاً نحو الاعتدال من مرحلة المراهقة،وفي مرحلة الكهولة اقل اندفاعاً نحو هذه الأفكار من مرحلة البلوغ. والواقع أن هذا التغيير يعود إلى أسباب كثيرة من أهمها ضعف تأثير العاطفة فيه وتغلب العقل تدريجياً ، ومنها ازدياد الشعور بالمسؤولية والتفكير في المستقبل من اجل ضمانه وأخيرا تغير وضعه الاجتماعي والاقتصادي كالانتقال إلى الحياة الزوجية وارتفاع مستوى معيشته وتقدمه في مهنته أو عمله. وهذه العوامل في الحقيقة تدفع الإنسان نحو الاعتدال في تصرفاته وأفكاره السياسية وغير السياسية، وهذا ما تؤيده الإحصائيات المستخلصة من انتخابات رئاسة الجمهورية في فرنسا لعام 1956 وفي الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1956 والانتخابات العامة في انكلترا لعام 1966.

النسبة المئوية للناخبين حسب العمر في الانتخابات لرئاسة الجمهورية الفرنسية لعام 1956[38]

الفئة العمرية	ديكول (معتدل)	ميتيران (يسار)
21–34 سنة	35	32.5
35 –49 سنة	37	29
50 –64 سنة	47	27
65 سنة فما فوق	58,5	19

النسبة المئوية للناخبين حسب العمر في الانتخابات العامة في انكلترا لعام 1966[39]		
الفئة العمرية	**حزب المحافظين**	**حزب العمال**
21–24 سنة	40,6	51.2
25 –34 سنة	37,1	54.6
35 –44 سنة	36,9	51.2
45– 54 سنة	41,8	47.0
55– 64 سنة	4,8	45.9
65 سنة فما فوق	47,4	43,2

النسبة المئوية للناخبين حسب العمر في انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة لعام 1956[40]		
الفئة العمرية	**الحزب الجهوري**	**الحزب الديمقراطي**
21–34 سنة	37	26
35 –44 سنة	43	30
45 –54 سنة	46	30
55 سنة فما فوق	48	39

ولعل هذا ما يفسر لنا سبب كون الاتجاهات السياسية السائدة في الدول المتقدمة وعلى الأخص الأوربية منها هي الاتجاهات المعتدلة والمحافظة، بينما تكون الاتجاهات السائدة في الدول النامية والمتأخرة هي الاتجاهات التجديدية والثورية. والواقع أن هذا يعود إلى كثرة عدد المتقدمين في السن بالنسبة إلى الشباب في الدول المتقدمة بفعل ارتفاع معدل العمر وتحديد النسل، وقلتهم بالنسبة إلى الشباب في الدول النامية والمتأخرة بفعل انخفاض معدل العمر في هذه الدول وكثرة الولادات فيها[41]. فضلا عن ما تقدم نلاحظ من الإحصائيات المتوفرة عن انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية أن اهتمام الأفراد بالشؤون السياسية يزداد كلما تقدم بهم العمر، ومع ذلك قد تكون هذه الظاهرة خاصة بالدول المتقدمة دون الدول النامية حيث من الثابت في الدول النامية أن الشباب أكثر اهتماماً بالشؤون السياسية من المتقدمين بالسن وذلك لأسباب كثيرة من أهمها أن الشباب في هذه الدول أكثر وعياً وثقافة من المتقدمين في السن كما أن هذه الدول تتطلب حدوث تغيرات جذرية

وعنيفة من اجل تخليصها من أسباب تأخرها عن ركب الدول المتقدمة. ومثل هذه الروح الثورية والعزيمة التي لا تلين تتوفر في الشباب أكثر من توفرها عند غيرهم.

النسبة المئوية للمشتركين في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية لعامي 1952 و1956[42]

الفئة العمرية	1952	1956
21–34 سنة	68	63
35 –44 سنة	76	75
45 –54 سنة	79	77
55 سنة فما فوق	81	78

أما فيما يخص تأثير الجنس في الأفكار والاتجاهات السياسية للأفراد فيمكن استخلاصه بصورة خاصة من اختلاف موقف الذكور وموقف الإناث من الأمور السياسية. والملاحظ لأول وهلة أن الرجال أكثر اهتماماً بالشؤون السياسية من الإناث، وهذا ما يمكن استنتاجه من الدراسة التي قام بها المركز الأبحاث في جامعة ميشغان Michigan على نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية في عامي 1948 و1956، حيث ظهر نتيجة الدراسة أن نسبة المشتركات من الإناث في الانتخابات 59%بينما كانت نسبة المشتركين من الرجال 69% وفي انتخابات عام 1956 كانت نسبة المشتركات من النساء 67%بينما كانت نسبة المشتركين من الرجال 80%[43]. وقد اختلف الباحثون في تفسير هذه الظاهرة، فذهب كاستون بوتول Gaston Bouthoul إلى القول (أن عدم اهتمام النساء في الشؤون السياسية في زمننا هذا يعود إلى أن المشكلات السياسية الرئيسية برأيهن تدور في حقيقتها حول استعمال العنف واللجوء إلى الحرب)، وموقف النساء هذا برأيه يعود في حقيقته إلى أن النساء لا يملكن النضج السياسي الكافي لتحديد جوهر السياسة. وعلى خلاف ذلك ذهب كل من أندريه ميشيل Andre' Michelle وجانفيف تاكسيه Jenevie've Taxier إلى أن رفض النساء الدخول في المناقشات وتبادل الرأي في الأمور السياسية يولد لديهن اهتماماً أقل من اهتمام الرجال بها[44]. والملاحظة الثانية التي يمكن أن ترد بهذا الصدد هي أن النساء أكثر من الرجال ميلا نحو الاتجاهات والأفكار السياسية المحافظة والمعتدلة. وقد ذهب بعض الباحثين بهذا الصدد إلى القول بأن هذه الظاهرة ترجع أساساً إلى عامل السن أكثر مما ترجع إلى عامل الجنس حيث أن معدل عمر النساء أطول من معدل عمر الرجال أو بتعبير آخر إن النساء (وبفعل عوامل عديدة) يعمرن أكثر من الرجال الأمر الذي يترتب عليه أن يكون عدد النساء المعمرات أكثر من عدد الرجال المعمرين. ومع ذلك فقد دلت دراسات كثيرة على أن النساء أميل إلى قبول الاتجاهات السياسية

المعتدلة والمحافظة حتى في سن الشباب وقد عزا بعضهم هذه الظاهرة إلى تأثير وسائل الإعلام الحديثة كالراديو والتلفزيون والسينما التي توحي إلى الشابات بأن ما يساعدهن على تحقيق السعادة في حياتهن الزوجية هو الظفر بالزوج الغني والمتمكن مادياً من توفير المسكن والملبس والمأكل وجميع وسائل الراحة، ومثل هذه الآراء تدفع الشابات إلى مناصرة القيم والمفاهيم البرجوازية والمحافظة وتبعدهن عن الأفكار التجديدية والثورية[45]. وعلى كل حال ومهما قيل في تبرير هذه الظاهرة، يبدو أنها ظاهرة خاصة بالدول المتقدمة دون النامية لأن من الثابت أن ميل النساء في الدول النامية بصورة عامة نحو مناصرة الاتجاهات والأفكار التجديدية بسبب عدم تمتع المرأة في هذه الدول بنفس المركز الاجتماعي الذي يتمتع به الرجال، ومن أجل التمتع بنفس حقوق وامتيازات الرجال تعمل النساء في هذه الدول على تأييد ومناصرة الأفكار التي ترمي إلى الثورة على القيم والمفاهيم الاجتماعية والسياسية من أجل تغييرها. وهذا ما تؤيده الدراسة التي قام بها الدكتور إبراهيم عبدالله محي أستاذ علم النفس في جامعة بغداد لمعرفة مشكلات المرأة في البلاد العربية، حيث دلت الاستجوابات التي أجراها بأن 53% من المسلمات و48% من المسيحيات في الشرق العربي أجبن بأنهن لو كن ذكوراً لكنّ أسعد حالاً بينما كانت إجابة الفتيات الأمريكيات من هذا النوع لا تتجاوز 28% فقط[46].

ولا بد لنا أخيرا من الإشارة إلى أن الدعائم الأولى لشخصية الإنسان واتجاهاته وميوله بالنسبة إلى علماء الاجتماع تتكون ابتداء في محيط الأسرة حيث تتم عملية التطبع الاجتماعي وتتكون المعالم الأولى للشخصية. ولهذا يكون للمرحلة الأولى من حياة الفرد بنظرهم آثار قوية في توجيه سلوكه واتجاهاته خلال المراحل التي تليها، لان الفرد في هذه المراحل سيواجه مواقف جديدة وهو مزود بمفاهيم وقيم اكتسبها أثناء المرحلة الأولى. ومع ذلك فعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يؤكدون على أهمية المرحلة الأولى من الحياة (العائلة) في تحديد اتجاهات الفرد وسلوكه، إلا أنهم لا ينكرون ما للمراحل التالية من آثار في تعديل هذا السلوك وهذه الاتجاهات. ولكن هذا التعديل الذي قد يطرأ خلال المراحل التالية يخضع على رأيهم إلى ثلاثة عوامل هي:

أولاً: درجة مرونة الفرد لتقبل المفاهيم الجديدة والعكس بالعكس، ولهذا نجد بعض الأشخاص غير قادرين على تقبل آراء واتجاهات جديدة رغم ما قد يبدو في حججهم من سطحية وتناقض وما قد يبدو في الآراء والاتجاهات التي يعارضونها من قوة ومنطق سليم.

ثانياً: المراكز الاجتماعية المتنوعة التي يمثلها الفرد في المجتمع مثل السن والجنس والأسرة والدين...الخ والملاحظ أن بعض هذه المراكز مفروضة على الفرد، كالأسرة والدين والعنصر والجنس... الخ وبعضها اختيارية كالعمل والأصدقاء والمدرسة...الخ وسبق لنا وان بّينا كيفية تأثير هذه المراكز على اتجاهات الأفراد وارئهم السياسية.

ثالثاً: الدور الذي يلعبه الفرد في كل مركز من المراكز الاجتماعية، والدور هو الجانب الديناميكي للمركز الاجتماعي الذي يمثله الفرد وما يرتبط به من واجبات وحقوق، وهو يتحدد بسلوك الفرد على ضوء توقعاته من الأفراد الذين يحتكون به بحكم مركزه وبحسب توقعات هؤلاء الأفراد منه، وهكذا تظهر أهمية الدور في تحديد سلوك الأفراد واتجاهاتهم[47].

الخاتمة

إن الهدف من هذا البحث وكما يتضح من عنوانه هو التعرف على الدوافع الرئيسة التي تدفع الفرد إلى تأييد أو تبني اتجاه سياسي معين، وقد ظهر لنا أن الاتجاه السياسي للفرد يتكون نتيجة تأثير عوامل عديدة منها ما يتعلق بالاستعدادات النفسية للفرد والتي اكتسبها منذ نشأته ومنها ما يتعلق بظروفه وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها. وقد اختلف المعنيون بدراسة سلوك الأفراد واتجاهاتهم في تحديد أهمية كل عامل من العوامل الانفة الذكر، فذهب قسم منهم إلى تغليب العوامل النفسية وإعطائها الأهمية الأولى على اعتبار أن الاستعدادات التي يكتسبها الفرد منذ طفولته الأولى، تبقى ملازمة له طيلة حياته وبالتالي فهي التي توجه جميع أوجه سلوكه واتجاهاته بما فيها الاتجاهات والأفكار السياسية. وذهب قسم ثانٍ إلى إعطاء الأولوية إلى العوامل الاقتصادية التي يحياها الإنسان على أساس أن هذه العوامل هي التي تتحكم في جميع تصرفات الفرد وفي مختلف مجالات حياته سواء كانت مادية أو فكرية. وعلى خلاف ذلك ذهب قسم ثالث إلى أن الإنسان في حياته الاجتماعية ينتمي إلى عدة جماعات بشرية ويخضع لظروف يفرضها عليه المجتمع الذييعيش فيه فيتفاعل معها تفاعلاً ديناميكياً يؤثر في اكتسابه لاتجاهاته ومعتقداته وقيمه المختلفة، فالاتجاهات السياسية للأفراد بنظر هؤلاء هي نتيجة تفاعلهم مع المجتمع الذي يعيشون فيه.

والحقيقة كما تبدو لنا أن من الخطأ إرجاع الاتجاه السياسي للفرد إلى تأثير نوع واحد من أنواع العوامل الانفة الذكر أو إلى عامل واحد من كل نوع دون أن يؤخذ بنظر الاعتبار تأثير العوامل الأخرى مهما تضاءل دورها أو قلت أهميتها. حيث إن كل عامل من هذه العوامل لا بد وان يؤثر بمقدار أو بآخر في فاعلية العوامل الأخرى فيزيد أو يقلل من أهميتها في تحديد اتجاهات الأفراد وآرائهم السياسية. ولهذا لا ستطيع مثلاً إرجاع اتجاه الفرد وآرائه السياسية إلى انتمائه الطبقي أو مستواه المعاشي وحده أو إلى استعداداته النفسية وخبراته الخاصة وحدها أو إلى تأثير ظروفه الاجتماعية والجماعات البشرية التي يتمتع بعضويتها. لأننا في هذه الحالة سوف نعجز عن فهم سبب اختلاف الاتجاهات السياسية بين أبناء الطبقة الواحدة أو من لهم استعدادات نفسية متماثلة أو من ينتمون إلى جماعات اجتماعية واحدة ما لم نأخذ بنظر الاعتبار الدور الذي يلعبه كل عامل من

هذه العوامل في سلوك الفرد وتصرفاته، فاتجاهات الأفراد وآرائهم السياسية هي حصيلة تفاعل جميع العوامل الانفة الذكر وليس نتيجة تأثير احدها أو بعضها بمعزل عن تأثير العوامل الأخرى.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأنه لكي نستطيع أن نحدد اصل التفاوت في اتجاهات الأفراد وآرائهم السياسية بشكل دقيق لا بد لنا من أن نأخذ بنظر الاعتبار الأمور الثلاثة التالية:

1- الثقافة العامة للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد مثل القيم والمفاهيم الخلقية والروحية السائدة فيه.

2- الثقافة الخاصة التي اكتسبها الفرد من خلال انتمائه إلى الجماعات البشرية الأولية كالأسرة والأصدقاء والمدرسة... الخ والجماعات الثانوية كالجنس والطبقة والعنصر والطائفة ...الخ.

3- الخبرات الخاصة والاستعدادات النفسية التي اكتسبها الفرد إثناء حياته والتي لا يشترك معه فيها غيره من الأفراد بنفس المقدار أو بنفس الشكل.

الهوامش

(1) راجع في تأثير اللامركزية الإيديولوجية في الأحزاب والانقسامات الحزبية:

Mauruce Duverger,Les Partis politiques, e'd. 1958, p.74

وكذلك راجع، الدكتور شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، 1973، ص 100.

(2) وهذا ما أكده ستالين بقوله "أن الطريق إلى تطوير الأحزاب البروليتارية وتقويتها تمر عبر تطهير هذه الأحزاب من الانتهازيين والإصلاحيين... إن الحزب يقوى بتطهير نفسه من العناصر الانتهازية " ستالين، أسس اللينينية، الشركة اللبنانية للكتاب، الطبعة (بلا)، ص 151.

(3)CF.Emmanuel Mounier, Traite' du caracte're 4e 'ed. 1961, Tome II, p. 27 et pp. 245-267.

(4)Pour plus de de'tail, Maurice Duverger, Sociologie duction a' la politique, e'd, 1964, pp.1881-182. Maurice Duvergere, introduction a' la politique, e'd., 1964, pp.64-66, et Jean stoctzel, La psycholodie social, e'd. 1963, pp 195 et suiv.

(5) راجع في تفصيل نظرية يونك، الدكتورة انتصار يونس، السلوك الإنساني، 1966،ص 160؛ فاخر عاقل، مدارس علم النفس، 1968، ص 213-226 ؛ هدل و ج. لندزي، نظريات الشخصية، ترجمة: فرج احمد فرج وقدري محمود حنيفي ولطفي محمد فطيم، 1971، ص 107-150.

(6) انتصار يونس، المرجع السابق، ص 354 ؛ لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، ج2، ط2، 1963، ص 408 ؛بول توماس يونك، الدافع والوجدان والانفعال، في: مناهج البحث في علم النفس، ج2، ترجمة: محمد عمادالدين إسماعيل، 1968، ص 520.

(7)Public Opinion and Popular Government.

(8)Public Opinion in war and peace.

(9) راجع الدكتور إبراهيم درويش، النظم السياسية: دراسة تحليلية، 1968، ص 172-173.

(10) راجع عبد اللطيف القصير، موجز محاضرات في الأحزاب السياسية ألقاها على طلبة الصف الثالث – معهد الإدارة العامة للسنة الدراسية 1966-1967، ص 13.

(11) راجع عبد اللطيف القصير، المرجع السابق، ص 15.

(12)Sur la the'orie d'Eysenck, Cf. Maurice Duverger interoduction a' la politique, e'd., 1964, pp. 66-69, le m'me auteur, sociologie politique, ed. 1960, pp. 186-189, Jean stoctzle, la psychologie social, e'd.1963, p.167,et Otto Kleneberg, psychologie social, e'd. 1963, p. 629.

وحول نظريات ايزنك باللغة العربية راجع هـ. ج. ايزنك، مشكلات علم النفس، ترجمة: الدكتور يوسف الشيخ والدكتور جابر عبدالحميد جابر، 1946، ص 67 وما بعدها ؛ مصطفى سويف، التطرف كأسلوب للاستجابات، 1968، ص 129 وما بعدها ؛ هول ولندزي، المرجع السابق، ص 419 وما بعدها.

(13) على الرغم من انه لا يوجد تعريف دقيق واحد لاصطلاحي اليسار واليمين إلا أن من الممكن القول بصورة عامة أن الميل نحو أو ضد الاشتراكية يمكن أن يكون اليوم معيار عاماً للتمييز بينهما.فكلما كان الحزب أكثر ميلاً نحو الرأسمالية كان أكثر يمينية من غيره راجع أوستن رني، سياسة الحكم، ج2، ترجمة الدكتور علي الذنون، 1966، ص 25.

(14) كارل ماركس وفردريك انكلز، البيان الشيوعي، ترجمة خالد بكداش، 1957، ص4.

(15) راجع شرح نظرية ماركس في فائض القيمة، ايلي هاليفي، تاريخ الاشتراكية الأوربية، ترجمة الدكتور جمال الاتاسي والدكتور بديع الكسم، طبعة 1963 ص 141-145.

(16)Maurice Duverger, introduction a' la politique, e'd. 1964. 102-116.

وكذلك راجع في هذا الصدد، ت. ب بوتورو، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة: وهيب مسيحة، ص 33-57.

(17) جورج طرابيشي، الاستراتيجية الطبقية للثورة، 1970، ص 28-59.

(18) اشتراكية الأستاذ هي المدرسة المكونة من أساتذة الاقتصاد السياسي الذين كانوا أنصارا للإصلاح الاجتماعي ولكن بطريق غير ماركسي.

(19) راجع في نظريات شمولر ويوخر وهالفاكس، محمد ثابت الفندي، الطبقات الاجتماعية، 1499، ص 66-78.

(20)Maurice Duverger, introduction a' la sciences politique, e'd. p. 105.

كذلك راجع أوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة: حسن علي الذنون، مراجعة: الدكتور ايليا زغيب، ج1، 1964، ص 313؛ كذلك كلنتور روستير، الأحزاب والسياسة في أميركا، ترجمة: محمد لبيب شنب، 1960 ، ص 95-96.

(21)Alain Lancelot, les Attitudes politiques, e'd. 1969, p. 16.

(22)Francios Gouget, la socioloie e'le'ctorale, publie' dans la traite' de sociologie, tomp II, publie' sous la direction de georges Gurvitch, e'd. 1963, p. 59.

(23) وهذا ما يمكن استنتاجه من الدراسة التي قامت بها الدكتورة نعيمة الشماع على قسم من طلاب وطالبات كلية التربية في جامعة بغداد في عام 1966 بقصد تحديد الصفات التي يود كل من الرجال والنساء توافرها في شريك الحياة. وظهر نتيجة التجربة التي أجريت أن مجموع الصفات التي يود كل من الطلاب والطالبات توافرها في شريك الحياة ثماني عشرة صفة. وحصلت صفة الجمال الجسمي على أعلى نسبة من قبل كل من الطلاب والطالبات في حين حصلت صفة التفاهم والمشاركة على اقل نسبة حيث لم يشر إليها إلا اثنان وعشرون طالب وطالبة من مجموع 211 طالباً وطالبة اشتركوا في التجربة. راجع نعيمة الشماع، شريك الحياة واختياره، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، مج14، العدد الأول للسنة الدراسية 1966-1967، ص 177-191.

(24) راجع أوستن رتي، المرجع السابق ،ج1، ص 447.

(25) راجع في أهمية التعليم وضرورة توجيهه، كوستاف لوبون، روح السياسة، ترجمة: محمد عادل زعيتر، ص 66-74؛ احمد حسن الرحيم، صلة المدرسة بالمجتمع، 1967، ص10-19.

(26) الدكتور لويس كامل مليكه، سيكولوجية الجماعات والقيادة، ج1، 1963 ،ص 92؛ تيودور نيوكمب، دراسة السلوك الاجتماعي، ترجمة محمد عماد الدين إسماعيل، في: مناهج البحث في علم النفس ،ج2، ط2، 1968، ص 917-955.

(27) أوستن رني، المرجع السابق، ج1، ص 312.

(28) راجع ما تقدم صفحة 9-12.

(29) يعتقد كولي أن للجماعة الأولية تأثيرا بالغ الأهمية في شخصية الفرد في مطبعة الاجتماعي وقد حدد مفهوم الجماعة الأولية لأول مرة في كتابه " التنظيم الاجتماعي" حيث قال (اقصد بالجماعات الأولية تلك التي تتميز بالمواجهة الوثيقة في ترابطها أو تعاونها، وهي أولية من نواح كثيرة أهمها أنها رئيسية في تشكيل طبيعة الفرد الاجتماعية ومثله العليا) الدكتورة انتصار يونس، المرجع السابق، ص 302.

(30) إبراهيم عبد الله محي، مشكلات المرأة في البلاد العربية، مطبعة الرابطة ،1958 ص 20–24.

(31)Seymeur Martin Lipest, Political sociology, in, Neil J. Snelsev (ed.) sociology to-day; Anitroduction< John Wily and Son Inc., New York 1959, p. 426.

(32)Francois Guguel, La sociologie e'le'ctrole', publie' dan la Traite' de sociologie, tomp II, publie' sous la direction de Georges Gurvitch, 1963, p. 60.

(33) راجع في هذا الصدد كلنتور روستير، الأحزاب السياسية في أمريكا، ترجمة: محمد لبيب شنب،1960، ص 101–108؛ أوستن رني، المرجع السابق ،ج1 ، ص 440–444.

(34)Jean C. Taxier, la Jeunessse francaise et la vie politique, publie' dans la revue francaise de sciences politique, volume XVIII, N 6- December 1968 p. 1260.

(35)Alian Lancelot, Les attitudes politiques, e'd. 1969, p. 20.

(36) الإحصائية مأخوذة من البير مابيلو ومارسيل ميرل، الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى، ترجمة: محمد برجاوي، 1970، ص 43.

(37) أوست رني، المرجع السابق ،ج1، ص 441. هذا مع العلم بأن الحزب الجمهوري منذ الحرب العالمية الثانية يعد أكثر اعتدالاً من الحزب الديمقراطي. راجع كلنتور روستير ،الأحزاب والسياسة في أمريكا، ص 85.

(38)Maurice Duverger, International a' la politique, 1964, pp. 70-80.

(39) راجع بالنسبة لانتخابات عام 1952، كلنتور وروسيتر، المرجع السابق، ص 110، وبالنسبة لانتخابات 1956 راجع أوستن رني، المرجع السابق ،ص 441.

(40) أوستن رني، المرجع السابق ، ص 441.

(41)Jean C. Taxier, la jeunesse francaise et la vie politique publie' dans la revue francaise, volume XVII, N 6- decembre 1968, p. 1259.

(42)Maurice Duverger, introduction a' la politique, e'd. 1964, pp. 77-78.

(43)الدكتور إبراهيم عبد الله محي، مشكلات المرأة في البلاد العربية، 1958، ص 28.

(44) راجع في تفصيل هذه الآراء، نجيب اسكندر إبراهيم ولويس كامل مليكه ورشدي منصور، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، ط2، 1961، ص 142–170.